

مؤتمر العمل الدوليConvention 38الاتفاقية ٣٨اتفاقية بشأن تأمين العجز الإلزامي  
للمستخدمين في المشاريع الزراعية<sup>(١)</sup>

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،

وقد دعاه مجلس إدارة مكتب العمل الدولي الى الانعقاد في جنيف ،  
حيث عقد دورته السابعة عشرة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٣٣ ،

وإذ قرر اعتماد بعض المقترحات المتعلقة بالتأمين الإلزامي ضد  
العجز ، المتضمنة في البند الثاني من جدول أعمال الدورة ،

وإذ قرر أن تتخذ هذه المقترحات شكل اتفاقية دولية ،

يعتمد في هذا اليوم التاسع والعشرين من حزيران/يونيه عام ثلاث  
وثلاثين وتسعمائة وألف الاتفاقية التالية التي ستسمى اتفاقية التأمين  
ضد العجز (الزراعة) ، ١٩٣٣ ، لكي تصدق عليها الدول الأعضاء في منظمة  
العمل الدولية وفقا لأحكام دستور منظمة العمل الدولية :

---

(١) بدأ نفاذ هذه الاتفاقية في ١٨ تموز/يوليه ١٩٣٧ . وروجعت  
هذه الاتفاقية في ١٩٦٧ بالاتفاقية رقم ١٢٨ . وفي أعقاب بدء نفاذ هذه  
الاتفاقية أقفل باب التصديق على الاتفاقية رقم ٣٨ .

## المادة ١

تتعهد كل دولة عضو في منظمة العمل الدولية تصدق على هذه الاتفاقية باقامة أو ابقاء نظام للتأمين الإلزامي ضد العجز يستند الى أحكام تعادل على الأقل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية .

## المادة ٢

١ - يطبق نظام التأمين الإلزامي ضد العجز على العمال اليدويين وغير اليدويين ، بما فيهم التلاميذ الصناعيون ، المستخدمين في المشاريع الزراعية ، وعلى خدم المنازل المستخدمين لدى أسر أصحاب العمل الزراعيين .

٢ - على أنه يجوز لأي دولة عضو أن تجري في قوانينها أو لوائحها الوطنية الاستثناءات التي تراها ضرورية بالنسبة :

(أ) للعمال الذين تتجاوز أجورهم مبلغا مقررا ، وأي عمال غير يدويين يعملون في مهن تعتبر عادة مهنا حرة حيثما لا تجعل القوانين أو اللوائح الوطنية تطبيق هذا الاستثناء عاما ،

(ب) للعمال الذين لا يتقاضون أجرا نقديا ،

(ج) للعمال الشباب دون سن مقررة والعمال الذين بدأ استخدامهم لأول مرة وهم في سن أكبر من أن يؤمن عليهم ،

(د) للعاملين في منازلهم الذين لا تشابه ظروف عملهم طبيعة عمل العمال العاديين بأجر ،

(هـ) لأفراد أسرة صاحب العمل ،

(و) للعمال الذين لا تؤهلهم طبيعة عملهم ، ومدته قصيرة بالضرورة ، للاستفادة من هذه الميزة ، والأشخاص الذين لا يعملون إلا في عمل مؤقت أو ثانوي ،

(ز) للعمال العاجزين أو الذين يتقاضون معاش عجز أو شيخوخة ،

(ح) للموظفين العموميين المتقاعدين المستخدمين بأجر ومن يمتلكون دخلا خاصا ، حيثما يعادل معاش التقاعد أو الدخل الخاص على الأقل معاش العجز الذي تنص عليه القوانين أو اللوائح الوطنية ،

(ط) للعمال الذين يعطون أثناء دراستهم دروسا أو يعملون بأجر استعدادا لمهنة تتناسب مع هذه الدراسة ،

٣ - ويجوز كذلك أن يستثنى من الخضوع للتأمين الأشخاص الذين يستحقون أو سيستحقون - بحكم أي قوانين أو لوائح أو نظم خاصة - إعانات عجز تعادل في مجموعها على الأقل الإعانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

### المادة ٣

تعطي القوانين أو اللوائح الوطنية ، بالشروط التي تنص عليها ، الحق للأشخاص المؤمن عليهم الزاميا من قبل والذين لا يحصلون على معاش في مواصلة تأمينهم اختياريا أو الحق في أن يحتفظوا بحقوقهم بدفع رسم دوري لهذا الغرض ، ما لم تكن هذه الحقوق محفوظة تلقائيا وفي حالة المتزوجات يسمح للزوج ، إن لم يكن خاضعا للتأمين الإلزامي بالتأمين الاختياري ، مما يؤول زوجته للحصول على معاش الشيخوخة أو معاش الأرملة .

### المادة ٤

١ - يستحق المؤمن عليه الذي يصبح عاجزا عموما عن العمل ، ومن ثم غير قادر على الحصول على أجر مقبول معاش عجز .

٢ - على أنه يجوز للقوانين أو اللوائح الوطنية التي تكفل للمؤمن عليه العلاج والرعاية الطبية طيلة فترة العجز ، وتكفل - إن انتهى العجز بالوفاة - معاشات بمعدل كامل للارامل دون اشتراطات بشأن

السن أو العجز ولليتامى أن تجعل منح معاش الشيخوخة مشروطا بعجز المؤمن عليه عن أداء عمل بأجر .

٣ - وفي حالة النظم الخاصة للعمال غير اليدويين يحق للمؤمن عليه الذي يعاني عجزا يجعله غير قادر على كسب أجر مقبول في المهنة التي كان يشغل بها عادة أو في مهنة مشابهة الحصول على معاش عجز .

#### المادة ٥

١ - وخروجا على أحكام المادة ٦ يجوز أن يكون الحق في المعاش مشروطا باستكمال فترة مؤهلة قد تتضمن دفع عدد أدنى من أقساط الاشتراك منذ الدخول في التأمين ، ولفترة مقررة تسبق مباشرة وقوع الحدث المؤمن ضده .

٢ - لا تتجاوز الفترة المؤهلة ٦٠ شهر اشتراك أو ٢٥٠ أسبوع اشتراك أو ١٥٠٠ يوم اشتراك .

٣ - حيثما يتضمن استكمال الفترة المؤهلة دفع عدد مقرر من أقساط الاشتراك خلال فترة مقررة تسبق مباشرة وقوع الحدث المؤمن ضده تحسب الفترات التي كانت تدفع فيها إعانة عن عجز مؤقت عن العمل أو إعانة بطالة باعتبارها فترات اشتراك بالقدر والشروط التي تحددها القوانين أو اللوائح الوطنية .

#### المادة ٦

١ - يحتفظ المؤمن عليه الذي كف عن الخضوع للتأمين دون أن يستحق إعانة تمثل عائدا للاشتراكات المدفوعة لحسابه بحقوقه في هذه الاشتراكات .

٢ - على أنه يجوز للقوانين أو اللوائح الوطنية أن تنهي الحقوق بالنسبة للاشتراكات بانقضاء فترة تحسب من تاريخ توقف المؤمن عليه عن الخضوع للتأمين وتكون إما متغيرة أو ثابتة .

(أ) وحين تكون الفترة متغيرة لا يجوز أن تقل عن ثلث إجمالي الفترات التي دفعت عنها الاشتراكات منذ الدخول في التأمين (مطروحا منها الفترات التي لم تدفع عنها الاشتراكات) .

(ب) وحيث تكون الفترة ثابتة لا يجوز بأي حال أن تقل عن ثمانية عشر شهرا ، ويجوز إنهاء الحقوق في الاشتراكات عند انقضاء الفترة ما لم يكن عدد أدنى من الاشتراكات التي تقرها القوانين أو اللوائح الوطنية قد دفع - خلال ذلك - لحساب المؤمن عليه بمقتضى تأمين إلزامي أو اختياري مستمر .

#### المادة ٧

١ - يكون المعاش - سواء كان متوقفا على مدة التأمين أو لم يكن - مبلغا محددًا أو نسبة مئوية من الأجر الداخل في حساب التأمين ، أو يختلف مع مقدار الاشتراكات المدفوعة .

٢ - حيثما يختلف المعاش باختلاف مدة التأمين ، ويكون منحه مشروطا باستكمال المؤمن عليه لفترة مؤهلة ، فلا بد أن يشمل - ما لم يكن هناك معدل أدنى مضمون - مبلغا محددًا أو نسبة محددة لا تتوقف على مدة التأمين .

٣ - حيثما تتدرج الاشتراكات تبعًا للأجر الداخل في حساب التأمين ينبغي أن يراعى ذلك في حساب المعاش سواء كان المعاش يختلف باختلاف فترة التأمين أو لم يكن .

#### المادة ٨

يجوز لمؤسسات التأمين - بالشروط التي تحددها القوانين أو اللوائح الوطنية - منح إعانات عينية من أجل الوقاية من العجز أو تأجيله أو تخفيفه أو علاجه للأشخاص الذين يتلقون أو سيستحقون معاشا على أساس العجز .

## المادة ٩

١ - يجوز إسقاط الحق في الإعانة أو وقفه كلياً أو جزئياً إذا كان الشخص المعني -

(أ) قد تسبب في العجز نتيجة عمل إجرامي أو سوء سلوك متعمد ،

(ب) أو تحايل على مؤسسة التأمين .

٢ - يجوز وقف المعاش كلياً أو جزئياً طالما كان الشخص المعني -

(أ) تعوله كلياً المصروفات العامة أو مؤسسة تأمين اجتماعي ،

(ب) يرفض دون سبب صحيح الامتثال لأوامر الطبيب أو تعليماته المتعلقة بسلوك العاجزين ، أو يبتعد اختياريًا ودون تصريح عن إشراف مؤسسة التأمين ،

(ج) ويحصل على مبلغ نقدي دوري آخر يدفع بمقتضى أي قانون أو لوائح تتعلق بالتأمين الاجتماعي الإلزامي أو بمعاشات أو تعويضات العاملين عن الحوادث أو الأمراض المهنية ،

(د) أو يستخدم في عمل يتضمن تأميناً إلزامياً أو يتلقى - في حالة النظم الخاصة للعمال غير اليدويين - أجراً يتجاوز مقداره مقرراً .

## المادة ١٠

١ - يشترك المؤمن عليهم وأصحاب عملهم في الموارد المالية لنظام التأمين .

٢ - يجوز أن تستثنى القوانين أو اللوائح الوطنية من الالتزام بدفع الاشتراكات -

- (أ) التلاميذ الصناعيون وشباب العمال دون سن مقرر ،
- (ب) العمال الذين لا يتقاضون أجرا نقديا أو الذين يتقاضون أجورا منخفضة للغاية ،
- (ج) العمال الذين يعملون في خدمة صاحب عمل يدفع اشتراكات على أساس لا يتوقف على عدد العمال الذين يستخدمهم .
- ٣ - يجوز الاستغناء عن اشتراكات أصحاب العمل بمقتضى القوانين أو اللوائح الخاصة بنظم التأمين الوطنية غير القاصرة على المستخدمين .
- ٤ - تشارك السلطات العامة في الموارد المالية أو في الإعانات الممنوحة من نظم التأمين التي تغطي المستخدمين عموما أو العمال اليدويين .
- ٥ - يجوز أن تستمر القوانين أو اللوائح الوطنية التي لا تشترط - وقت اعتماد هذه الاتفاقية - اشتراكات من المؤمن عليهم في عدم اشتراط ذلك .

## المادة ١١

- ١ - تتولى إدارة نظام التأمين مؤسسات تنشئها السلطات العامة ولا تستهدف الربح ، أو تديره صناديق الدولة للتأمين .
- ٢ - على أنه يجوز للقوانين أو اللوائح الوطنية أن تعهد بالإدارة الى مؤسسات تقام بمبادرة من الأطراف المعنية أو منظماتهم وتوافق عليها السلطات العامة .
- ٣ - تدار أموال مؤسسات التأمين وصناديق الدولة للتأمين في استقلال عن الأموال العامة .
- ٤ - يشارك ممثلو المؤمن عليهم في إدارة مؤسسات التأمين

بشروط تحددها القوانين أو اللوائح الوطنية ، التي يجوز أن تقرر كذلك مشاركة ممثلي أصحاب العمل والسلطات العامة .

٥ - تخضع مؤسسات التأمين المستقلة للإشراف المالي والاداري من جانب السلطات العامة .

#### المادة ١٢

١ - يكون للمؤمن عليه أو ممثليه القانونيين الحق في الطعن في أي نزاع بشأن الإعانات .

٢ - تحال مثل هذه المنازعات الى محاكم خاصة تضم قضاة مهنيون أو غير مهنيين تتوفر لديهم معرفة خاصة بأغراض التأمين واحتياجات المؤمن عليهم أو يساعدهم خبراء يختارهم ممثلو المؤمن عليهم وأصحاب العمل على التوالي .

٣ - يكون للمستخدم ولصاحب العمل في النظم التي تنص على اشتراك أصحاب العمل الحق في الطعن في أي نزاع يتعلق بالخضوع للتأمين أو بنسبة الإشتراك .

#### المادة ١٣

١ - يخضع المستخدمون الأجانب للتأمين ولدفع الاشتراكات بنفس شروط المواطنين .

٢ - يستحق المؤمن عليهم الأجانب ومن يعولونهم الإعانات المترتبة على الاشتراكات المدفوعة لحسابهم بنفس شروط المواطنين .

٣ - كما يحق للمؤمن عليهم الأجانب ومن يعولونهم الحصول على أي إعانة أو تكملة أو جزء من معاش تدفع من الاموال العامة إذا كانوا من مواطني دولة عضو تلتزم بهذه الاتفاقية وتنص قوانينها أو لوائحها على تقديم الدولة إعانة للموارد المالية لنظام التأمين أو إعاناته بمقتضى المادة ١٠ .

٤ - على أنه يجوز للقوانين أو اللوائح الوطنية أن تقصر على مواطنيها الحق في أي إعانة أو تكملة أو جزء من معاش يدفع من الصناديق العامة ولا يمنح إلا للمؤمن عليهم الذين تجاوزوا سنا مقررا وقت سريان القوانين أو اللوائح التي تنص على التأمين الإلزامي .

٥ - لا تنطبق القيود المفروضة عند الإقامة في الخارج إلا على أصحاب المعاشات أو من يعولونهم من مواطني أي دولة عضو تلتزم بهذه الاتفاقية و يقيمون في أراضي أي دولة عضو تلتزم بها بقدر ما تنطبق على مواطني الدولة التي اكتسب فيها الحق في المعاش . على أنه يجوز وقف صرف أي إعانة أو تكملة أو جزء من المعاش يدفع من الأموال العامة .

#### المادة ١٤

١ - يحكم تأمين المستخدمين القانون المطبق في مكان استخدامهم .

٢ - ويجوز الاستثناء من هذه القاعدة بالاتفاق فيما بين الدول الأعضاء المعنية من أجل استمرار التأمين .

#### المادة ١٥

يجوز لأي دولة عضو وضع أحكام خاصة لعمال مناطق الحدود المستخدمين في أراضيها والمقيمين في الخارج .

#### المادة ١٦

يعتبر أي نظام معاش لا يقوم على الاشتراكات ويضمن حقا فرديا في المعاش بالشروط الواردة في المواد من ١٧ حتى ٢٣ التالية مستوفيا لاشتراطات هذه الاتفاقية في البلدان التي لم يكن بها وقت سريان هذه الاتفاقية للمرة الأولى قوانين أو لوائح تنص على تأمين الشيخوخة الإلزامي .

## المادة ١٧

يستحق المؤمن عليه الذي يصبح عاجزا عموما عن العمل ، ومن ثم غير قادر على كسب أجر مقبول ، معاش عجز .

## المادة ١٨

يجوز أن يكون الحق في المعاش مشروطا باقامة المستحق في أراضي الدولة العضو فترة تسبق الطلب مباشرة . وتحدد القوانين أو اللوائح الوطنية هذه الفترة على ألا تتجاوز خمس سنوات .

## المادة ١٩

١ - يستحق المطالب معاشا إذا لم تكن القيمة السنوية لدخله تتجاوز حدا تضعه القوانين أو اللوائح الوطنية مع مراعاة الحد الأدنى لتكلفة المعيشة .

٢ - تستثنى الدخل حتى مستوى معين تحدده القوانين أو اللوائح الوطنية عند تقييم الدخل .

## المادة ٢٠

يكون معدل المعاش مبلغا يكفي - الى جانب أي إيرادات أخرى للمستحق تتجاوز الإيرادات المستثناة - لتغطية الحاجات الأساسية لصاحب المعاش على الأقل .

## المادة ٢١

١ - للمطالب الحق في الطعن في أي نزاع بشأن منح المعاش أو معدله .

٢ - يحال الطعن الى سلطة أخرى غير السلطة التي اتخذت القرار في الدرجة الاولى .

#### المادة ٢٢

١ - يحق للأجانب من مواطني دولة تلتزم بهذه الاتفاقية الحصول على معاشات بنفس شروط المواطنين .

٢ - على أنه يجوز للقوانين أو اللوائح الوطنية أن تربط منح معاش للأجانب باشتراط اقامتهم في أراضي الدولة العضو لمدة ما على ألا تتجاوز فترة الإقامة المحددة للمواطنين بأكثر من خمس سنوات .

#### المادة ٢٣

١ - يجوز اسقاط أو وقف الحق في المعاش كلياً أو جزئياً إذا كان الشخص المعني -

(أ) قد تسبب في العجز نتيجة عمل إجرامي أو سوء سلوك متعمد ،

(ب) أو حصل على معاش أو حاول الحصول عليه بالغش ،

(ج) أو صدر ضده حكم بالسجن لارتكاب جريمة ،

(د) أو رفض باصرار كسب عيشه عن طريق مزاولة عمل يتفق مع قوته وقدرته .

٢ - يجوز وقف المعاش كلياً أو جزئياً إذا كان الشخص المعني معالاً كلية من المصروفات العامة .

#### المادة ٢٤

مع مراعاة أحكام الفقرة ٥ من المادة ١٣ لا تشير هذه الاتفاقية الى الحفاظ على حقوق المعاش في حالة الإقامة في الخارج .

#### المادة ٢٥

ترسل التصديقات الرسمية على هذه الاتفاقية الى المدير العام لمكتب العمل الدولي الذي يقوم بتسجيلها وفقا للشروط المقررة في دستور منظمة العمل الدولية .

#### المادة ٢٦

١ - لا تلزم هذه الاتفاقية سوى الدول الاعضاء في منظمة العمل الدولية التي سجلت تصديقاتها لدى مكتب العمل الدولي .

٢ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد مضي اثني عشر شهرا على تاريخ تصديق دولتين عضوين من أعضاء منظمة العمل الدولية لدى المدير العام .

٣ - وبعد ذلك يبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة لأي دولة عضو بعد مضي اثني عشر شهرا من تسجيل تصديقها .

#### المادة ٢٧

عند تسجيل تصديق دولتين عضوين في منظمة العمل الدولية لدى مكتب العمل الدولي ، يقوم المدير العام لمكتب العمل الدولي بإخطار جميع الدول الاعضاء في منظمة العمل الدولية بذلك ، كما يقوم بإخطارها بتسجيل التصديقات التي قد ترسلها فيما بعد دول أخرى أعضاء في المنظمة .

## المادة ٢٨

١ - يجوز لكل دولة عضو صدقت على هذه الاتفاقية أن تنقضها بعد انقضاء عشر سنوات على بدء نفاذها لأول مرة ، وذلك بوثيقة ترسل الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها . ولا يكون هذا النقض نافذا إلا بعد مضي عام على تاريخ تسجيله .

٢ - كل دولة عضو صدقت على هذه الاتفاقية ، ولم تمارس خلال العام التالي لانقضاء فترة السنوات العشر المشار اليها في الفقرة السابقة الحق في النقض المنصوص عليه في هذه المادة ، تكون ملتزمة بها لفترة عشر سنوات أخرى ، ويجوز لها بعد ذلك نقض هذه الاتفاقية في نهاية كل فترة عشر سنوات وفقا للأحكام التي تنص عليها هذه المادة .

## المادة ٢٩

يقدم مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى المؤتمر العام ، عند انقضاء كل فترة عشر سنوات على نفاذ الاتفاقية ، تقريراً عن تطبيقها ، وينظر فيما اذا كان هناك ما يدعو الى ادراج مسألة مراجعتها كلياً أو جزئياً في جدول أعمال المؤتمر .

## المادة ٣٠

١ - إذا اعتمد المؤتمر اتفاقية جديدة مراجعة لهذه الاتفاقية كلياً أو جزئياً ، وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ذلك -

(أ) يستتبع تصديق أى دولة عضو على الاتفاقية الجديدة المراجعة قانوناً ، وبغض النظر عن أحكام المادة ٢٨ أعلاه ، النقض المباشر للاتفاقية الحالية شريطة بدء نفاذ الاتفاقية الجديدة المراجعة ،

(ب) يقفل باب تصديق الدول الأعضاء على الاتفاقية الحالية اعتباراً من تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية الجديدة المراجعة .

٢ - تظل الاتفاقية الحالية على أى حال نافذة في شكلها ومضمونها الحاليين بالنسبة للدول الأعضاء التي صدقت عليها ولم تصدق على الاتفاقية المراجعة .

#### المادة ٣١

النص الانكليزي والفرنسي لهذه الاتفاقية متساويان في الحجية .